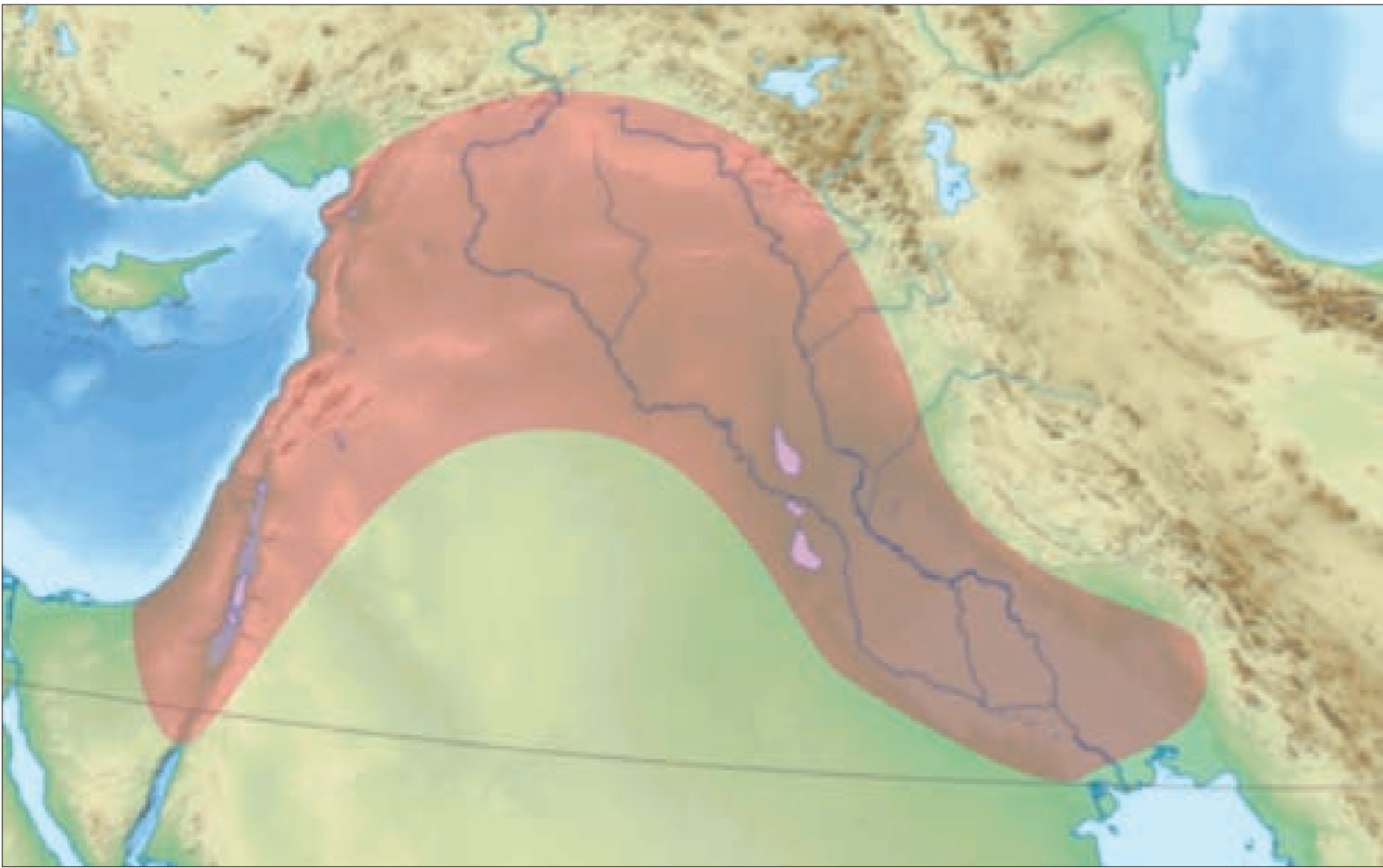


الاتفاقات الخاصة حول اقتسام مياه أنهار الهلال الخصيب بين التنازع والتكامل والحق الطبيعي



الهلال الخصيب



مؤتمر القمة العربي الأول الذي أقر تشكيل هيئة استغلال مياه الأردن

قد اتفقت مع فرنسا المنتدبة، في العشرينات من القرن الماضي، على إلحاق مناطق واسعة من أراضيهم الواقعة جنوب طوروس اللبثاني انطلاقًا من التفاوض الموعود ما زالت بعيدة المنال خصوصًا بعد حرب 2006.

إن الحلّ الذي يجب أن يستبدل الاتفاقات الجزئية، بحلولها الجزئية، والتفاوض الطويل الأمد الذي يرسخ الواقع الجديد ولا يزيل الآثار السيئة للقرّذ في استثمار أعلى النهرين، يبدأ برأينا بقرار سياسي بالانضمام أولاً إلى اتفاق الأمم المتحدة لعام 1997 ووضع اتفاق إقليمي متعدد الأطراف، بإشراف الأمم المتحدة، يتم فيها تطبيق كل المبادئ القانونية الدولية التي كرّستها، وذلك بحسن نية وإدراك للمنفعة المشتركة من التعاون، ونتيجة ذلك الإنماء والاستقرار والسلام، وتحويل منطلقتي الحدود من الجانبين حيث يمر النهر إلى تفاعل حيوية عمرانية وليس إلى انكماش وضmour.

إن أفضل ما يحقق مصالح هذه الدول هو تنمية متكاملة لحوض كل من النهرين على جانبي الحدود بدل التنازع حول حصص المياه، وبهذا الاتجاه أتت توصيات الخبراء الألمان في عام ١96٥*. إن البنية الطبيعية الواحدة تفرض دورة اقتصادية حياتية متكاملة تؤدي إلى حياة الحدود السياسية المصطنعة بدل موتها.

وقد يكون اتفاق النهر الكبير الجنوبي بين الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية ومشروع سد الصداقة على نهر العاصي بين الجمهورية السورية وتركيا مثالا يحتذى في هذا المجال بما يؤدي إلى التكامل واقتسام الخير.

أما بالنسبة إلى اتفاقات نهر الأردن، فالمشكلة أبعد وأعمق إذ إن الدولة المهيمنة على معظم أعلى النهر وأسفله هي دولة احتلال بل إحلال لغرباء من أقاصي الكون محل أصحاب الأرض. وقد يرى البعض «أن التعاون بين دول حوض النهر لا يكون ممكناً إلا في إطار سياسي هادئ، ويكون الطموح هو إنشاء قاعدة حقوقية أكثر صلاية لفرض التعاون مستندين إلى مبدأ متعارف عليه وهو عدم إلحاق ضرر ذي أهمية بالدول المتشاطئة الأخرى»^٤.

مع تقديرنا لهذا البعد، يبقى السؤال: هل صلحة «إسرائيل» الاتفاق على سلام ينزع أنيابها؟ وهل يمكن ضبطها في أطر القانون الدولي وأحكامه وهي التي نشأت خرقاً له وخداعاً للمجتمع الدولي؟ ثم ليس بعد أن فلنوها «ديمقراطية» فساعدوها، كشفت لهم عن نفسها «يهودية» فإذا هي عصرية عكس كل ديمقراطياتهم؟

إن الاتفاق بين دول حوض الأردن حول اقتسام مياهه بإنصاف وعدم إضرار، بعيد بعد السلام بين هذه الدول وربما مستحيل مثله. قد يكون للفلسطينيين اليوم، في ظرهم السبي، ولسائر دول حوض النهر، بصيص اتفاق مائي إذا تمت مفاوضات «السلام» برعاية وإشراف الأمم المتحدة وأجهزتها وليس بمفاوضات منفردة بين «إسرائيل» وكل دولة من دول الحوض ترعاها دولة منحازة، كالولايات المتحدة الأميركية، لأن في ذلك ضمان لحد أدنى من مبادئ القانون الدولي.

إننا نرى، أن إنشاء مجالس عليا للمياه تضم الناجحة المتشاطئة لكل نهر قد تشكل مؤسسات تجد الحلول الناجحة بما يتوافق مع مبادئ الاتفاقات الدولية ذات الشأن، على أن يكون لنهر الأردن مجلس أعلى للمياه يعمل بإشراف الأمم المتحدة نظراً لظروف دوله المعروفة.

^٥ .في الحقوق

مراجع

- ↑ د.فادي قمير، المرجع السابق ص. 257.
- ↑ راجع د. عصام خليفة لبثان المياه والحدود الجزء الثاني، بيروت 200١، صفحة 49 – 50.
- ↑ «القبس» الكوتبية 1984/4/8.
- ↑ «معاريف»، مأخوذة عن «الرائ العام» الكويتية 1987/9/6.
- ↑ ج.أ.أل. وشبلي الملاط، المرجع السابق ص. 253. Patrick Daillier, ibid n 715 p.1374 – 6

البناء

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للأبحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة.

إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما أكثرها، والتي تنفرض نفسها على صاحب القرار والمثقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة أملين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية ـ سياسية تعنى بهوم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

خليل خيرالله*

اتفاقات نهر الأردن وروافده:

يبدأ نهر الأردن من نقطة التقاء ورافده الثلاثة: الحاصباني – الدان – بابنياس عند نقطة تقع على مسافة 6 كلم داخل فلسطين (بحيرة الحولة التي جففت لاحقاً). ويمر نهر الأردن عبر بحيرة طبريا ثم يلتقي بعد خروجه منها بنهر اليرموك وذلك بعد أن يقطع 8 كلم جنوب البحيرة، وترفد من الغرب روافد عديدة، ويشكل اليرموك أهم روافده من الشرق وأكبرها، قبل أن يصبّ في البحر الميت. ودول هذا الحوض هي الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية والمملكة الأردنية ودولة «إسرائيل» المزعومة وأراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية للنهر.

تبلغ مساحة حوض نهر الأردن 34.535 كلم مربع تضم المنطقة من جنوب لبنان حتى منتصف وادي عربة بطول 360 كلم. ويقدر معدل التدفق السنوي لهذا النهر بحوالي 1400 مليون متر مكعب سنوياً. 25 في المئة منها فقط تؤمنها مصادر تقع في أراضي فلسطين المحتلة عام ١948. وفي عام 1967 أمّكت «إسرائيل» سيطرتها على معظم مصادر مياه هذا النهر واحتلت هضبة الجولان التي تغذيه وعززت سيطرتها على جنوب لبنان عام ١982، كما أمّكت سيطرتها على بحيرة طبريا ومصب نهر اليرموك فأعلنت عام 1990 على لسان خبيرها المائي توماس ناف أن «المياه في الأراضي العربية المحتلة باتت جزءاً لا يتجزأ من «إسرائيل»». وهكذا فإن الاستراتيجية «الإسرائيلية» تقوم على غاية الخطورة هو «أن المياه مصدر استراتيجي تحت السيطرة العسكرية». وضمن هذا السياق يمكن فهم الحروب المائية لـ«إسرائيل» عام 1956 (بعد رفضها مشروع جونستون) وعام 1967 التي وفرت لها السيطرة على مياه الضفة الغربية والجولان ثم عملية اللطيان أو سلامة الجليل عام 1978.

إن نهر الأردن، من منظار القانون الدولي، ومنذ تقسيمات سايكس – بيكو التي فضّخت الحق الطبيعي، نهر دولي يخضع لأحكام والمبادئ الدولية، «وبناءً على معايير وأعراف القانون الدولي فإن البحيرة الجوفية التي تغذي النهر وكذلك ورافده الرئيسية وبحيرة طبريا الخزان الطبيعي لمياه النهر تخضع للمبادئ القانونية التي تحكم الأنهار الدولية»^١. فلا يجوز بالتالي للكيان «الإسرائيلي» محتل الأرض، أن ينفرد باستغلال مياهه، والأصح من الناحية الحقوقية إداتته وجوده في أرض لا تخصه وقد استولى عليها بتمام دولي.

إن التوسع المائي هو من صلب الاستراتيجية الصهيونية منذ ما قبل مؤتمر الحركة الصهيونية في بال – سويسرا عام ١897. فمذ عام ١865 نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين البعثة الصهيونية الأولى المكوّنة من مهندسين فوضعت تقريرها مركزة على أهمية مياه نهر الأردن والليطاني. وفي مؤتمر بال طالبت الحركة الصهيونية بحدود تصل حتى نهر الليطاني وقال هرثزل يومها: «لو أُرِدت لتلخيص هذا المؤتمر لقلت إننا وضعنا أسس الدولة اليهودية في حدودها الشمالية التي تصل إلى نهر الليطاني...».

وفي السنوات اللاحقة وضع الصهيئة أو كانوا وراء وضع الكثير من المشاريع المائية لاستثمار مياه الأردن والليطاني. وأهم هذه المشاريع مشروع جونستون (مبعوث خاص للرئيس الأميركي إيزنهاور) وقد وضعه بعد مناقشات مع جميع الأطراف من ١953 إلى 1955، ولم يصل هذا المشروع إلى نتيجة بسبب معارضة الكيان «الإسرائيلي» لمقترحاته واحتجاج الدول العربية على توزيع المياه الذي أتى لمصلحة هذا الكيان. وأهم المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ في «مشروع مياه القلبي» داخل دولة «إسرائيل» واستغرق تنفيذه ما بين ١95١ – ١957 (من تجفيف بحيرة الحولا إلى تحويل نهر الأردن ومياه طبريا).

الاتفاقات «الإسرائيلية» مع الفلسطينيين: مدريد وأوسلو

في مؤتمر السلام في مدريد عام ١99١، ومع غياب ممثل



نهر اليرموك



نهر الأردن

رسمي للطرف الفلسطيني، فرضت الدولة العبرية وجهة نظرها الاقتصادية حول المياه كضرورة لاقتصادها. بعد أن طوّرت ما أمكن تسميته «دبلوماسية المياه» ووصلت حتى تشكيل مجموعات عمل.

وفي اتفاق أوسلو ١/13/1993، تم إعلان المبادئ الخاصة بترتيبات الحكم الذاتي المسمى بالسلطة الفلسطينية على المناطق التي ستنتسب منها «إسرائيل» من قطاع غزة والضفة الغربية. ومن ضمن مرفقاتها ما يدعو إلى إنشاء السلطة الإدارية الفلسطينية للمياه. ويضن ملحقه الثالث في تطلّته الأولى على «تعاون في مسألة المياه يتضمن برنامجاً لتطوير الموارد المائية يضعه اختصاصيون في الفريقين ويتضمن اقتراح مشروعات ودراسات حول حقوق كل طرف بشأن المياه كما الاستعمال العادل لموارد المياه المشتركة.

وحافظ اتفاق أوسلو 2/28/١995) على الأمر الواقع بما خصّ مصادر المياه لأن المنطقة «C» التي تحوي الخزانات الجوفية للضفة الغربية وضاف الأردن بقيت تحت رقابة «إسرائيل». وعلى رغم ذلك لحظ الملحق «B» أن ««إسرائيل» تعترف بحق الفلسطينيين في الماء في الضفة الغربية» (مادة 4٠)، ورسمت خطوطاً عرضية لاقتسام أكثر عدالة للمياه الجوفية؛ وقد ذهب اغتيال رابين من قبل متطرف صهيوني بعيداً التعاون مع السلطة الفلسطينية على المياه. أما المطلق حتى اليوم فهو القانون «الإسرائيلي» لعام ١959 حول الأراضي الفلسطينية ولم يتقرّر أي نقل للسليدة بما خصّ إدارة الموارد كما نص عليه اتفاق أوسلو 2.

وتبقى الضفة الغربية حتى اليوم تحت السيطرة «الإسرائيلية»، والموارد المائية يديرها ضباط في الجيش «الإسرائيلي» والمسؤول عنها وزارة الدفاع. وتستملك «إسرائيل» حوالي 86 في المئة من مجموع الموارد المائية والمستوطنات بين ٢ إلى 5 في المئة ويبقى للفلسطينيين حوالي 10 في المئة؛ وتتابع «إسرائيل» حتى اليوم ضخّ المياه من خزانات الضفة الغربية الجوفية بعد أن أفرغت الخزانات سيءاً وغزّة المائية.

ويمكن القول إن الاتفاقات المائية بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين غير قابلة للتطبيق نظراً إلى كون الطرف «الإسرائيلي» يفسّر نصوصها وفقاً لمصالحه، كما هي خطته في سائر الاتفاقات، معتبراً أن الحكومة «الإسرائيلية» تمنح العرب كل الحقوق الموجودة في أرض «إسرائيل» ولكنها لن تمنحهم حقاً على أرض «إسرائيل»، وهذا مفهوم غريب من نوعه يفصل الشعب الساكن فوق الأرض عن موارده في أرضه وتحثها كي تشكل للدولة «الإسرائيلية» المحتلة مصدراً مائياً فائق الأهمية.

اتفاقية السلام الأردنية ـ «الإسرائيلية»: اتفاقية وادي عربة:

في تشرين الثاني 1993 وضع كل من المملكة الأردنية الهاشمية والكيان «الإسرائيلي» قواعد تعاون ذات أبعاد متعددة، وفي 10/26/١994 وقعت الدولتان اتفاقية السلام النهائية (اتفاقية وادي عربة) التي تبحث أيضاً مشكلة تقاسم الموارد المائية بينها، وقسمت طرق استخدام مياه نهرى الأردن واليرموك وكذلك مياه الآبار، وطالبت بمشاريع تعاون إقليمية وعالمية، ونصّت على إنشاء لجنة مشتركة للتعاون واحترام بنود الاتفاق. وبإية حال فقد احتفلت «إسرائيل» بوضع دولة المنيع المسيطرة بالنسبة لنهر الأردن، التي تستثمر معظم موارده.

وفي ١3 شباط ١996 وقعت كل من المملكة الأردنية الهاشمية والكيان «الإسرائيلي» والسلطة الفلسطينية بالأحرف الأولى على اتفاق تاريخي لإدارة الموارد المائية الشحيحة، متجاهلة مطالب الجمهورية السورية في المياه. وفي عام ١998 وقعت المملكة الأردنية الهاشمية والكيان «الإسرائيلي» اتفاقاً آخر في العبة نصّ على تزويد «إسرائيل» لـأردن بـ25 مليون متر مكعب من المياه نصفها صيفاً ونصفها شتاءً. وهذا الاتفاق لم تحترمه «إسرائيل» أيضاً، بل قد تعدمت أحياناً إلى إعطاء الأردن حصته من المياه ولكن ملوثة، كما حصل عام ١999.

التقاهم حول نهر الوزاني:

الوزاني رافد لنهر الحاصباني، ينبع في الأراضي اللبنانية وغذّي مع الحاصباني بحيرة طبريا بـ20 في المئة أو 25 في المئة من مياهها أي 9 في المئة مما يستهلكه الكيان «الإسرائيلي». وقد سبق والمحا إلى الأطعام «الإسرائيلية» القديمة بمياه لبنان وأنهم لم يقبلوا أبداً أن يكون جنوب الليطاني أرضاً للبنان، ويجب أن تنتظر حتى بداية السنوات ١970 كي يتمكن لبنان من استعمال مياه الليطاني داخل أرضيه عبر إقامة قناة رّي دمرتها «إسرائيل» في اجتياحها عام ١982 وأعاد لبنان بناءها عام 1990.

في آب عام 2002 بدأ لبنان (مجلس الجنوب) بوضع محطة ضخّ على الوزاني لتأمين مياه الشرب لـ50 قرية مجاورة في منطقة مرجعيون. وسريعاً تدخلت «إسرائيل» معتبرة الأمر تحريضاً، وشهد الوضع تهديدات متبادلة مع المقاومة في جنوب لبنان حتى تدخلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأصدرت الجامعة العربية وروسيا بيانات حول موضوع الوزاني. وفي ظلّ هذه المواجهة وتحت ضغط الوسطاء تمّ نوع من تفاهم مؤقت، أكثر منه اتفاق، بين لبنان والكيان «الإسرائيلي»، وافقت فيه «إسرائيل» على تزويد القرى اللبنانية بمجموع مليون متر مكعب بانتظار ما وعد به الاتحاد الأوروبي من دراسة لتطوير الجنوب اللبناني تنجّح لبنان أن يفاوض على هذه الكمية. وفي هذا الإطار الهادئ أمكن لبنان أن يشغل محطة ضخّ منذ ١7 تشرين الأول 2002 وقساطل لجزّ 250 متراً مكعباً يومياً إلى خزان في بلدة الوزاني التي تزوّد القرى